

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي —
 — وعلى آله وصحبه أجمعين —

— كتاب الظهار —

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان قال رجل لامرأته أنت علي كظهر أمي
 أيكون مظاهراً قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي كظهر فلانة
 لذات رحم محرم من نسب أو محرم من رضاع (قال) قال مالك من ظاهر بشئ من
 ذوات المحارم من نسب أو رضاع فهو مظاهر (قال ابن القاسم) ومن ظاهر من صهر
 فهو مظاهر ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أنت علي كراس أمي أو كقدم أمي أو كفخذ
 أمي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه مظاهراً لأن مالكا قال في الذي يقول
 أنت علي مثل أمي انه مظاهر فكل ما قال به من شئ منها فهو مثله يكون مظاهراً
 لأن مالكا قال في رجل قال أنت علي حرام مثل أمي قال مالك فهو مظاهر وقد
 قال بعض كبار أصحاب مالك اذا وجدته قال في التحريم بالطلاق من ذلك شيئاً
 فكانت امرأته تطلق به وذلك أن يقول رجل لزوجته رأسك طالق إصبعك طالق
 يدك حرام فرجك حرام بطنك حرام قدمك حرام فاذا وجب به على هذا النحو
 الطلاق كان قائله لزوجته بذوات المحارم في الظهار مظاهراً أن يقول رأسك علي
 كظهر أمي وكذلك في العضو أو البطن والفرج والظهر وكذلك في ذوات المحارم يلزمه
 بكل ذلك الظهار ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك هو مظاهر ولم يجعله البتات ومالك يقول في
 الحرام انه البتة (قال) لانه قد جعل للحرام مخرجا حين قال مثل أمي ومن قال مثل

أُمِّي فإِنَّمَا هُوَ مَظَاهِرٌ وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أُمَّهُ كَانَ الْبَتَاتُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (وَقَدْ) قَالَ غَيْرُهُ
 مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ مَالِكٍ لَا تَكُونُ حَرَامًا إِلَّا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَبْنِي عَلَى أَنَّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ
 فِيهِ الظَّهَارُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ أَمْرٌ يَقَاسُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ كَانَ مِنَ التَّظَاهِرِ شَيْءٌ يَكُونُ
 هُوَ أَرَادَهُ وَلَا نَوَاهُ وَقَدْ حَرَّمَ بِأُمِّهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ التَّظَاهِرَ وَقَدْ كَانَتْ النِّيَّةُ مِنْهُ عَلَى مَا
 أَخْبَرْتِكَ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَظَاهِرُ حِينَ قَالَ مَا قَالَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ التَّظَاهِرَ وَقَدْ أَرَادَ
 التَّحْرِيمَ فَلَمْ تَكُنْ حَرَامًا إِنْ حَرَّمَهَا وَجَعَلَهَا كَظَهْرِ أُمِّهِ وَقَدْ رَوَى ابْنُ نَافِعٍ عَنْ مَالِكٍ نَحْوُ
 هَذَا أَيْضًا ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ أَنْتَ عَلِيٌّ كَظَهْرِ فَلَانَةَ لِحَارَةَ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مُحْرَمٌ
 (قَالَ) سَأَلَ مَالِكٌ عَنْهَا فَقَالَ أَرَادَ مَظَاهِرًا (قَالَ) وَسَأَلَهُ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْهَا عَلَى وَجْهِ أَنَّهَا
 نَزَلَتْ بِهِ وَقَدْ قَالَ غَيْرُهُ فِي الْأَجْنِبِيَّةِ أَنَّهَا طَالِقٌ وَلَا يَكُونُ مَظَاهِرًا ﴿قُلْتُ﴾ وَسَوَاءٌ
 إِنْ كَانَتْ ذَاتُ زَوْجٍ أَوْ فَارِغَةٌ مِنْ زَوْجٍ ﴿قَالَ﴾ سَوَاءٌ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) وَأَخْبَرَنِي مِنْ
 أَثَقٍ بِهِ أَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ الظَّهَارُ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْهُ قَالَهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ
 إِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتَ عَلِيٌّ مِثْلَ ظَهْرِ فَلَانَةَ لِأَجْنِبِيَّةٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مُحْرَمٌ (قَالَ) قَالَ
 مَالِكٌ هُوَ مَظَاهِرٌ مِنْ امْرَأَتِهِ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ قَالَ لَهَا أَنْتَ عَلِيٌّ كَفَلَانَةَ لِأَجْنِبِيَّةٍ (قَالَ)
 لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ حِينَ قَالَ أَنْتَ عَلِيٌّ كَظَهْرِ فَلَانَةَ عَلِمْنَا أَنَّهُ أَرَادَ
 الظَّهَارَ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ كَظَهْرِ فَهُوَ عِنْدِي وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا أَنَّهُ طَلَقَ الْبَتَاتِ
 لِأَنَّ الَّذِي يَقُولُ الظَّهَرَ فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ أَرَادَ الظَّهَارَ وَمَنْ لَمْ يَقُلْ الظَّهَرَ فَقَدْ أَرَادَ التَّحْرِيمَ
 إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتَ عَلِيٌّ كَأَجْنِبِيَّةٍ مِنَ النَّاسِ وَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فِي ذَوَاتِ الْحَرَامِ فَقَالَ
 أَنْتَ عَلِيٌّ كَفَلَانَةَ فَهَذَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ قَدْ أَرَادَ الظَّهَارَ لِأَنَّ الظَّهَارَ هُوَ لَذَوَاتِ الْحَرَامِ
 فَالظَّهَارُ فِي ذَوَاتِ الْحَرَامِ وَقَوْلُهُ كَفَلَانَةَ وَهِيَ ذَاتُ مُحْرَمٍ ظَهَارُ كُلِّهِ لِأَنَّ هَذَا وَجْهُ
 الظَّهَارِ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ عَلِيٌّ كَفَلَانَةَ لِذَاتِ مُحْرَمٍ مِنْهُ وَهُوَ يَرِيدُ بِذَلِكَ التَّحْرِيمَ أَنَّهَا ثَلَاثُ
 الْبَتَةِ إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ التَّحْرِيمَ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ أَنْتَ عَلِيٌّ حَرَامٌ كَأُمِّي وَلَا نِيَّةَ لَهُ
 (قَالَ) هُوَ مَظَاهِرٌ كَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ فِي قَوْلِهِ حَرَامٌ عَلِيٌّ مِثْلَ أُمِّي وَقَوْلُهُ حَرَامٌ كَأُمِّي
 عِنْدِي مِثْلُهُ وَهَذَا مِمَّا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ ﴿ابْنُ وَهْبٍ﴾ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ رَبِيعَةَ

أنه قال في رجل قال لامرأته أنت عليّ مثل كل شيء حرمه الكتاب (قال) أرى عليه
ظهاراً لأن الكتاب قد حرم عليه أمه وغيرها مما حرم الله ﷻ قال ابن وهب ﷻ قال
يونس وقال ابن شهاب في رجل قال لامرأته أنت عليّ كبعض ما حرم عليّ من
النساء (قال) نرى ذلك تظاهراً والله أعلم (قال يونس) وقال ربعة مثله وقال من حرم
عليه من النساء بمنزلة أمه في التظاهر

— ظاهر الرجل من أمته وأم ولده ومدبرته —

﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر من أمته أو من أم ولده أو من مدبرته أيتكون مظاهراً
في قول مالك (قال) نعم قال مالك يكون مظاهراً ﴿قلت﴾ فان ظاهر من معتقته
الى أجل (قال) لا يكون مظاهراً لأن وطأها لا يحل له ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة
عن يزيد بن أبي سبيب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله أنهما
كانا يقولان ظاهر الأمة انه مثل ظاهر الحرة ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل
العلم عن عليّ بن أبي طالب وابن شهاب ويحيى بن سعيد وسليمان بن يسار وعبد الله
ابن أبي سلمة ومكحول ومجاهد أنهم قالوا يفتدى كما يفتدى في الحرة (قال ابن
شهاب) وقد جعل الله لذلك بياناً في كتابه فقال ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من
النساء الا ما قد سلف والسرية من النساء وهي أمة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة
عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن الرجل يتظاهر
من وليدته ولا يقدر على ما يمتق غيرها أيجوز له عتقها (قال) نعم وينكحها ﴿ابن
وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال يجوز له عتقها بتظاهره منها
(قال) ولو كان له اماء يظاهر منهن جميعاً فانما كفارته كفارة واحدة ﴿ابن وهب﴾
عن يونس بن يزيد عن ربعة أنه قال من يظاهر من أم ولده فهو مظاهر وقاله
ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح

— ﴿ فيمن لا يجب عليه الظهار ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ذميا يظاهر من امرأته ثم أسلم (قال) قال مالك كل يمين كانت عليه من طلاق أو عتاق أو صدقة أو شيء من الأشياء فهو موضوع عنه إذا أسلم والظهار من ناحية الطلاق ألا ترى أن طلاقه في الشرك عند مالك ليس بشيء فظهاره مثل طلاقه لا يلزمه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ظاهرت امرأة من زوجها أتكون مظهرة في قول مالك (قال) لا وقال مالك إنما قال الله والذين يظاهرون منكم من نسائهم ولم يقل واللاتي يظاهرن منكم من أزواجهن ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ظاهر الصبي من امرأته أ يكون مظاهراً في قول مالك (قال) قال مالك لا طلاق للصبي فكذلك ظهاره عندي انه لا يلزمه ﴿ قلت ﴾ وكذلك المعتوه الذي لا يفريق قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ظهار المكره أ يلزم في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يلزم المكره الطلاق فكذلك الظهار عندي لا يلزمه ﴿ قلت ﴾ أرأيت العتق هل يلزم المكره في قول مالك قال لا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران انه سأل القاسم وسالما عن الرجل يخطب المرأة فتظاهر منه ثم أرادت بعد ذلك نكاحه فقالا ليس عليها شيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ربيعة وأبي الزناد ويحيى بن سعيد وغيرهم من أهل العلم أنهم قالوا ليس على النساء تظاهر

— ﴿ ظهار السكران ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ظهار السكران من امرأته أ يلزمه الظهار في قول مالك (قال) قال مالك يلزم السكران الطلاق فكذلك الظهار عندي هو لازم له لان الظهار إنما يجر الى الطلاق

— ﴿ تملك الرجل امرأته الظهار ﴾ —

﴿ قالت ﴾ أرأيت ان قال رجل لامرأته ان شئت الظهار فأنت على كظير أمي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أراه مظاهراً ان شاءت الظهار ﴿ قلت ﴾ حتى

متى يكون ذلك اليها مادامت في مجلسها أم حتى توقف (قال) حتى توقف (وقال) غيره
وانما هذا على جهة قول مالك في التأييد في الطلاق انه قال حتى توقف مرة وقال أيضاً
ماداما في المجلس وكذلك الظهار انما الخيار لها مادامت في المجلس

الظهار الى أجل

﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت على كظهر أمي اليوم أو هذا الشهر أو قال أنت على
كظهر أمي هذه الساعة أيكون مظاهراً منها ان مضى ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو
تلك الساعة (قال) قال مالك هو مظاهر منها وان مضى ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو
تلك الساعة (قال) قال مالك وان قال لها أنت على كظهر أمي ان دخلت هذه الدار
اليوم أو كملت فلانا اليوم أو قال أنت على كظهر أمي اليوم ان كملت فلانا أو دخلت
الدار فهذا اذا مضى ذلك اليوم ولم يفعل فلا يكون مظاهراً لان هذا لم يجب عليه
الظهار بعد وانما يجب عليه بالحنث والاول قد وجب عليه الظهار باللفظ ألا ترى أنه
لو قال لامرأته أنت طالق اليوم كانت طالقا أبداً فان قال لها ان دخلت هذه الدار
اليوم فأنت طالق أو قال أنت طالق ان دخلت الدار اليوم فمضى ذلك اليوم ثم دخلت
انه لا يلزمه من الطلاق شيء فكذلك الظهار وكذلك قال مالك في هذا كله في
الطلاق وفي الظهار ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت على كظهر أمي اليوم فمضى ذلك
اليوم أيكون له أن يطأها بغير كفارة (قال) قال مالك لا يكون له أن يطأها الا بكفارة
﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لامرأته أنت على كظهر أمي الى قدوم فلان (قال)
لا يكون مظاهراً الا الى قدوم فلان فان قدم فلان كان مظاهراً وان لم يقدم فلان لم
يقع الظهار لان مالك قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق الى قدوم فلان انها
لا تطلق حتى يقدم فلان فان قدم فلان طلقت عليه وان لم يقدم لم تطلق عليه وكذلك
الظهار مثل هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق من الساعة الى قدوم فلان
(قال) هي طالق الساعة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت على كظهر أمي من الساعة
الى قدوم فلان (قال) هو مظاهر منها الساعة لان من ظاهر من امرأته ساعة

واحدة لزمه الظهار تلك الساعة وهو مظاهر في المستقبل وليس له أن يطاء إلا بكفارة وكذلك من طلق امرأته ساعة فقد خرج الطلاق ومضى فهي طالق تلك الساعة وبعد تلك الساعة وكذلك الظهار اذا خرج فظاهر منها ساعة واحدة فهو مظاهر تلك الساعة وبعد تلك الساعة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال اذا ظاهر الرجل من امرأته الى شهر أو يوما الى الليل ان ذلك قد وجب عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب ويونس عن ابن شهاب أنه قال اذا قال الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي هذا اليوم الى الليل فان عليه الكفارة بما لفظ من المنكر والقول الزور ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن علي عن الاوزاعي مثله

— فيمن ظاهر من نسائه في كلمة واحدة أو مرة بعد أخرى —

﴿ أو ظاهر من امرأته مراراً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ظاهر من أربع نسوة له في كلمة واحدة (قال) قال مالك كفارة واحدة تجزئه (قال) قال مالك وان تظاهر منهن في مجالس مختلفة ففي كل واحدة كفارة وان كان في مجلس واحد فقال لواحدة أنت علي كظهر أمي ثم قال لاخرى أيضاً وأنت علي كظهر أمي حتى أتى على الأربع كان عليه لكل واحدة كفارة كفارة (قال مالك) وانما مثل ذلك عندي مثل ما يقول الرجل والله لا آكل هذا الطعام ولا ألبس هذا الثوب ولا أدخل هذه الدار فان حث في شيء واحد أو فيهن كلهن فليس عليه الا كفارة واحدة ولو قال والله لا آكل هذا الطعام ثم قال والله لا ألبس هذا الثوب ثم قال والله لا أدخل هذه الدار كانت عليه لكل واحدة كفارة كفارة فبهم هذا احتج مالك في الظهار ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي كظهر أمي ثم قال لامرأة له أخرى أنت علي مثلها (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وهو مظاهر من التي قال لها أنت علي مثلها وعليه كفارتان كفارة لكل واحدة منهما ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي كظهر أمي أنت علي كظهر أمي قال لها ذلك مراراً (قال) قال مالك ان كان ذلك في شيء واحد أو في غير شيء

مثل ما يقول الرجل أنت علي كظهر أمي مراراً (قال) قال مالك ليس عليه الا كفارة
 ظهار واحد (قال مالك) وان كان ذلك في أشياء مختلفة مثل ما يقول الرجل أنت علي
 كظهر أمي ان دخلت هذه الدار ثم يقول بعد ذلك أنت علي كظهر أمي ان لبست
 هذا الثوب ثم يقول بعد ذلك أنت علي كظهر أمي ان أكلت هذا الطعام فعليه في
 كل شيء يفعله من هذا كفارة كفارة لأن هذه أشياء مختلفة فصارت أيماناً بالظهار
 مختلفة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي كظهر أمي أنت علي كظهر أمي أنت
 علي كظهر أمي ثلاث مرات ينوي بقوله هذا الظهار ثلاث مرات أ يكون عليه ثلاث
 كفارات أو كفارة واحدة في قول مالك (قال ابن القاسم) لا تكون عليه الا كفارة
 واحدة الا أن يكون ينوي ثلاث كفارات فيكون عليه ثلاث كفارات مثل ما يحلف
 بالله ثلاث مرات وينوي بذلك ثلاث كفارات فتكون عليه ان حنث ﴿ابن وهب﴾
 عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في رجل يظاهر من أربع نسوة له
 بكلمة واحدة انه ليس عليه الا كفارة واحدة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك ويونس وعبد
 الجبار عن ربيعة مثله ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب
 وسعيد بن المسيب وعبد الله بن هبيرة مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب وغيره
 عن ابن شهاب أنه قال من يظاهر من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد فعليه
 كفارة واحدة ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في
 رجل يظاهر من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد في أمور مختلفة فحنث ان
 عليه ثلاث كفارات (وقال) ربيعة مثله (وقال ابن وهب) وبلغني عن ربيعة أنه قال
 وان تظاهر منها ثلاثاً في مجلس واحد في أمر واحد فكفارة واحدة ﴿قلت﴾
 أرايت كل كلام تكلم به ينوي به الظهار أو الإيلاء أو تمليكاً أو خياراً أ يكون ذلك
 كما نوى (قال) نعم اذا أراد أنك بما قلت لك مخيرة أو مظاهر منك أو مطلقة

— فيمن قال ان تزوجت فلانة أو كل امرأة أتزوجها —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لأربع نسوة ان تزوجتكن فأتين علي كظهر أمي فتزوج

واحدة (قال) قد لزمه الظهار ولا يقربها حتى يكفر فان كفر فتزوج البواقي فلا
 ظهار عليه فيهن وان تزوج الاولى فلم يكفر حتى ماتت أو فارقتها ثم تزوج البواقي
 لم يكن له أن يطأ واحدة منهن حتى يكفر لأنه لم يحنث في يمينه بعد ولا يحنث
 الا بالوطء لأن من تظاهر من امرأته ثم طلقها أو ماتت عنه قبل أن يطأها فلا
 كفارة عليه وانما يوجب عليه كفارة الظهار الوطء فاذا وطئ فقد وجبت عليه
 الكفارة ولا يطأ في المستقبل حتى يكفر فهذا اذا تزوجها ثم فارقتها أو ماتت عنه
 فقد سقطت عنه الكفارة فان تزوج واحدة من البواقي فلا يقربها حتى
 يكفر وان كانت الاولى قد وطئها فماتت أو طلقها أو لم يطلقها ثم تزوج بعض البواقي
 أو كلهن فلا يقرب واحدة منهن حتى يكفر لان الحنث قد وجب عليه فوطء
 الاولى كوطء الاواخر أبداً حتى يكفر يمنع من كلهن حتى يكفر فان لم يطأ الاولى لم
 يحز له أيضاً أن يطأ الاواخر حتى يكفر وانما وجب الظهار بتزويجه من تزوج منهن
 ولا يجب الحنث الا بالوطء ولا يجوز له أن يطأ الا بعد الكفارة ﴿ ابن وهب ﴾
 عن مالك عن سعيد بن عمر بن سليم الدرقى أن القاسم بن محمد حدثه أن رجلاً جعل
 امرأة عليه كظهر أمه ان تزوجها فتزوجها فأمره عمر بن الخطاب ان تزوجها أن
 لا يقربها حتى يكفر كفارة المتظاهر ﴿ ابن وهب ﴾ عن سعيد بن عبد الرحمن عن
 هشام بن عروة قال كان أبي يقول اذا قال الرجل كل امرأة أتزوجها على كظهر
 أمي ما عشت يقول عتي رقبة يحزته من ذلك كله

الحلف بالظهار

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لأربع نسوة له من دخلت منكن هذه الدار فهي على كظهر
 أمي فدخلها كلهن أيجزئه كفارة واحدة أو أربع كفارات (قال) لم أسمع من مالك
 فيه شيئاً الا أني أرى أن عليه في كل واحدة تدخل كفارة كفارة لانه عندي بمنزلة
 من قال لأربع نسوة عنده أيتكن كلمتها فهي على كظهر أمي فكلهم واحدة منهن
 فوقع عليه الظهار فيها انه لا يقع عليه الظهار فيمن بقى منهن في الثلاث البواقي وان

وطئهن ولم يكلمهن . فهذا يدل على أنه لا بد لكل من دخلت الدار منهن أن يلزم الزوج فيها الكفارة على حدة ولو كان ذلك ظهاراً واحداً كان قد لزمه في الثلاث البواقي وإن لم يكلمهن الظهار وإن لم يدخلن الدار إذا دخلت الدار واحدة كان ينبغي أن يلزمه الظهار في الثلاث لم يدخلن فهذا ليس بشيء ولو كان ذلك حثاً لم يكن له سبيل إلى وطء واحدة منهن ممن لم تدخل الدار ولا من الثلاث لم يكلم لم يكن له سبيل إلى وطء من بقي منهن ولا هي وإن متن أو طلقهن كانت عليه فيهن الكفارة فليس هذا بشيء وإنما هذا فعل حلف به فأيتهن دخلت الدار وأيتهن كلم واحدة بعد واحدة فعليه لكل واحدة الظهار ﴿ قلت ﴾ أرأيت التي كلمها فوجب عليه الظهار فيها ثم كلم الأخرى بعد ذلك أوجب عليه الظهار فيها أيضاً (قال) نعم وإنما ذلك بمنزلة ما لو قال لأربع نسوة من تزوجت منكم فهي علي كظهر أمي فتزوج واحدة كان منها مظاهراً وإن تزوج الأخرى كان مظاهراً ولا يبطل ظهاره منها إيجاب الظهار عليه من الأولى وليس هذا بمنزلة من قال إن تزوجتكن فأنتن علي كظهر أمي ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال أنت علي كظهر أمي إن لم أضرب غلامي اليوم ففعل يلزمه الظهار أم لا قال لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال إن تزوجت فلانة فهي علي كظهر أمي (قال) قال مالك إن تزوجها فعليه الظهار ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال كل امرأة أتزوجها فهي علي كظهر أمي (قال) قال مالك إن تزوج فلا يبطأ حتى يكفر كفارة الظهار (قال مالك) وكفارة واحدة تجزئه من ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق (قال) قال مالك لا يكون هذا بشيء ولا يلزمه إن تزوج ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بين هذا وبين الظهار في قول مالك (قال) لأن الظهار يمين لازمة لا تحرم النكاح عليه والطلاق يحرم فليس له أن يحرم على نفسه جميع النساء والظهار يمين يكفرها فلا بد من أن يكفرها ﴿ قلت ﴾ والظهار عند مالك يمين قال نعم ﴿ قال سحنون ﴾ وقد أخبرتك بقول عروة بن الزبير وما قال في ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال لامرأته إن دخلت الدار فأنت علي كظهر أمي فطلقها تطليقة فبانت منه أو البتة

فدخلت الدار وهي في غير ملكه ثم تزوجها بعد زوج فدخلت الدار وهي تحته أيلزمه
الظهار في قول مالك أم لا (قال) ان كان طلاقه اياها واحدة أو اثنتين ثم تزوجها
وقد بقى عليه من الطلاق شيء فاليمين بالظهار ترجع عليه وان طلقها البتة سقط عنه
الظهار ان تزوجها بعد زوج لانه لم يقع عليه الظهار قبل أن يفارقها فقد سقط عنه
الظهار لسقوط الطلاق والنكاح الذي كان يملكه وانما يقع عليه الظهار بعد زوج اذا
طلقها البتة اذا كان قد وجب عليه الظهار قبل أن يطاقتها بحد أو قول فيلزمه الظهار
في قول مالك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه لم يحنث بدخولها وهي في غير ملكه وانما
يحنث بدخولها وهي في ملكه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ظاهر من امرأته ثم طلقها البتة
ثم تزوجها بعد زوج (قال) هو مظاهر منها وان طلقها البتة ثم تزوجها بعد زوج
فلا يقربها حتى يكفر عند مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن حيوة بن شريح وابن لهيعة عن
خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسألما عن الرجل يظاهر من امرأته ان لم يجله
غلامه مائة جلدة قبل أن يطعم الطعام ففعل ذلك هل عليه كفارة فقال لا قد
وفت يمينه (وقال) طاوس وربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي
رباح والليث بن سعد مثله

— ﴿ فيمن ظاهر من امرأته ثم اشتراها ﴾ —
﴿ وفي الكفارة من اليهودية والنصرانية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ظاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها أ يكون مظاهراً أم لا
(قال) هو مظاهر منها وان اشتراها كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن
رجلاً ظاهر من امرأته وهي أمة أو حرة أ كفارته منهما سواء في قول مالك قال
نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كانت يهودية أو نصرانية فقال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد
اذا ظاهر من امرأته وهي حرة أو أمة أ تكون الكفارة في الظهار منهما سواء (قال)
نعم قال مالك سألت ابن شهاب عن ظاهر العبد فقال أراه نحو ظاهر الحر يريد ابن
شهاب أن ذلك يقع عليه كما يقع على الحر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقاله يحيى بن سعيد

(وقال يحيى) ولا يخرج من قوله الا ما يخرج المسلمين من مثل ذلك ﴿ابن وهب﴾
عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن سيرين
أنه قال اذا تظاهر العبد فليس عليه إلا الصيام ﴿قلت﴾ أرأيت ان تظاهر منها قبل
البناء أو بعد البناء وهو رجل بالغ أهو في قول مالك سواء (قال) نعم لأنها زوجته
وقد قال الله تعالى الذين يظاهرون منكم من نسائهم ألا ترى أنه لو تظاهر من أمة له
لم يطأها قط أنه مظاهر منها في قول مالك فالزوجة أخرى وأشد في الظهار من
الكتابية والنصرانية والمجوسية ﴿قلت﴾ أرأيت المسلم أيلزمه الظهار في زوجته
النصرانية واليهودية كما يلزمه في الحرة المسلمة (قال) نعم ألا ترى أن الطلاق يلزمه
فيهن فكذلك الظهار وهن من الأزواج ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مجوسيا على مجوسية
أسلم المجوسى ثم تظاهر منها قبل أن تسلم هي فعرض عليها الاسلام فأسلمت مكانها
بعد ما تظاهر منها أياكون مظاهراً منها أم لا وهي زوجته في قول مالك أم لا (قال)
لم أسمع من مالك فيها شيئاً وان تظاهر منها ثم أسلمت قبل أن يتناول أمرها فأسلمت
بقرب اسلام الرجل فردت اليه وصارت زوجته كان ظهاره ذلك لازماله وكذلك
لو أنه كان طالق ثم أسلمت بقرب ذلك لزمه الطلاق لأنها لم تكن خرجت من ملك
النكاح الذى طلق فيه ألا ترى أنها تكون عنده لو لم تطلق على النكاح الأول بلا
تجديد نكاح من ذى قبل ﴿قلت﴾ أرأيت ان تظاهر من امرأته وهي صبية أو
محرمة أو حائض أو رتقاء (قال) هذا مظاهر منهن كلهن لأنهن أزواج وقد
قال الله عز وجل الذين يظاهرون منكم من نسائهم

— فيمن قال ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي وأنت طالق —

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال رجل لامرأة ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي وأنت طالق
أو قال لها أنت على كظهر أمي وأنت طالق ان تزوجتك أياكون هذا سواء في قول
مالك وما يلزم الزوج من هذا الظهار وهذا الطلاق (قال) قال مالك في الرجل يقول
في المرأة ان تزوجتها فهي طالق وهي على كظهر أمي انه ان تزوجها وقع عليه الظهار

والطلاق جميعا فان تزوجها بعد ذلك لم يقربها حتى يكفر كفارة الظهار لان الظهار والطلاق وقعا جميعا معا في الوجهين وانما تكلم مالك في الذي يقول لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق وأنت علي كظهر أمي انه ان تزوجها وقع عليه الطلاق والظهار جميعا والذي قدم الظهار أبين عندى (قال) وقال مالك لو قال رجل لامرأة تحته أنت طالق البتة وأنت علي كظهر أمي قدم الطلاق طلقت عليه البتة فان تزوجها بعد زوج لم يكن عليه كفارة في الظهار لأن الظهار وقع عليه وليست له بامرأة وهى مخالفة لآتى يقول ان تزوجتك فأنت طالق وأنت علي كظهر أمي لأن هذه ليست في ملكه فوقعا جميعا مع النكاح كذلك فسر مالك فيهما جميعا

○ الرجل يظاهر ويولى وفى ادخال الايلاء على الظهار ○
○ ومن أراد الوطء قبل الكفارة ○

○ قلت ○ أرأيت اذا قال الرجل لامرأة ان تزوجتك فأنت علي كظهر أمي والله لا أقربك أيلزمه الظهار فى قول مالك والايلاء جميعا أم لا (قال) قال مالك يلزمه الايلاء والظهار جميعا ○ قلت ○ وقوله لامرأة لم يتزوجها ان تزوجتك فأنت علي كظهر أمي والله لا أقربك فتزوجها مثل قوله لامرأة نفسه والله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي فى قول مالك قال نعم ○ قلت ○ أرأيت ان قال لامرأة ان تزوجتك فوالله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي فتزوجها أيلزمه الايلاء والظهار جميعا فى قول مالك (قال) نعم وهو بمنزلة رجل قال لامرأته والله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي فهو مول مظاهر منها ○ قلت ○ أرأيت ان ظاهر من امرأته فأراد أن يجامعها قبل الكفارة أتمنع المرأة من ذلك أم لا وكيف ان خاصمته الى القاضى أيجوز بينه وبين جماعها حتى يكفر فى قول مالك أم لا قل نعم ○ قلت ○ وترى أن يؤدبه السلطان على ذلك ان أراد أن يجامعها قبل الكفارة قال نعم ○ قلت ○ أياشرها قبل أن يكفر ويقبلها (قال) قال مالك لا يباشرها ولا يقبل ولا يلمس (قال مالك) ولا ينظر الى صدرها ولا الى شعرها حتى يكفر لان ذلك لا يدعو الى خير

﴿ قلت ﴾ ويكون معها في البيت ويدخل عليها بلا إذن (قال) ما أرى بذلك بأساً
إذا كان تؤمن ناحيته ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ابن شهاب وليس له أن
يتلذذ بها ولا يقبلها قبل أن يكفر ﴿ قال يونس ﴾ وقال ربيعة ليس له أن يتلذذ منها
بشيء ﴿ قلت ﴾ هل يدخل الأيلاء على الظهار في قول مالك (قال) قال مالك نعم
يدخل الأيلاء على الظهار إذا كان مضاراً . ومما يعلم به ضرره أن يكون يقدر على
الكفارة فلا يكفر فانه إذا علم ذلك فمضت أربعة أشهر وقف مثل المولى فاما كفر
وإما طلقت عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ان قربتك فأنت على كظهر أمي متى
يكون مظاهراً ساعة تكلم بذلك أو حتى يظاً (قال) هو مولى في قول مالك حين
تكلم بذلك فان وطئ سقط الأيلاء عنه ولزمه الظهار بالوطء ولا يقربها بعد ذلك
حتى يكفر كفارة الظهار فان تركها ولم يكفر كفارة الظهار كان سبيله سبيل ما وصفت
لك في قول مالك في المظاهر المضار ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك اذا ظاهر من امرأته فقال
لها أنت على كظهر أمي انه مولى ان تركها ولم يكفر كفارة الظهار وعلم انه مضار
وليس هذا بيمين لانه لم يقل ان قربتك فأنت على كظهر أمي وانما قال أنت على
كظهر أمي فهذا لا يكون يمينا فلم يجعله مالك مولى وجعله يمينا (قال) قال مالك
لا يكون مولى حتى يعلم انه مضار فاذا علم انه مضار حمل محمل الأيلاء لان مالكا
قال كل يمين منعت الجماع فهي ايلاء وهذا الظهار ان لم يكن يمينا عند مالك فهو اذا كف
عن الوطء وهو يقدر على الكفارة علم انه مضار فلا بد أن يحمل محمل المولى (وقال)
غيره والظهار ليس بحقيقة الأيلاء ولكنه من شرج ما يقدر عليه الرجل فيما يحلف
فيه بالطلاق ليفعله ثم يقيم وهو قادر على فعله وتكون زوجته موقوفة عنه لا يصيبها
لانه على حث فيدخل عليه الأيلاء اذا قالت له امرأته هذا ليس يحل له وطء وهو
يقدر على أن يحل له بأن يفعل ما حلف عليه ليفعله فيحل له وطء فكذلك التي
ظاهر منها تقول هذا لا يحل له وطء وهو يقدر على أن يحل له بأن يكفر
فيجوز له وطء فهو يتدأ به أجل المولى بالحكم عند ما يرى السلطان من اضراره اذا

رآه ثم يجرى بحساب المولى غير ان فيئته أن يفعل ما يقدر عليه من الكفارة ثم لا
 يكون عليه ان يصيب اذا حل له الوطء كما لم يكن على الذي حلف ليفعلن اذا فعله أن
 يصيب ﴿وقال﴾ ربيعة وابن شهاب في الذي حلف بطلاق امرأته ليفعلن فعلا انه
 لا يمس امرأته قالانزل بمنزلة الايلاء ﴿قلت﴾ لابن القاسم واذا قال انا أكفر ولم
 يقل أنا أظأ أكون له ذلك في قول مالك (قال) نعم لان فيئته الكفارة ليس الوطء
 لانه اذا كفر عن ظهاره فقد سقط عنه الايلاء وكان له أن يظأ بلا كفارة فاذا
 كفر عن ظهاره فلا يكون موليا واذا لم يكن يعلم منه الضرر وكان يعمل في الكفارة
 فلا يدخل عليه الايلاء ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان ممن لا يقدر على العتق وهو يقدر
 على الصوم في الاربعة الاشهر فلم يصم الشهرين عن ظهاره في الاربعة الاشهر حتى
 مضت الاربعة الاشهر أكون موليا فيها ويكون لها أن توقفه في قول مالك (قال)
 نعم. وقد روى غيره أن وقفه لا يكون الا من بعد ضرب السلطان أجله وكل لما لك
 والوقف بعد ضرب الاجل أحسن ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان وقفته فقال الزوج
 دعوني أنا أصوم شهرين عن ظهاري (قال) ذلك له ولا يعجل عليه السلطان اذا
 قال أنا أصوم عن ظهاري ﴿قلت﴾ أرأيت ان ترك فلم يصم حتى مضى شهر فرفعته
 الى السلطان فقالت هو مفطر قد ترك الصيام أو لما تركه السلطان ليصوم ترك الصوم
 يوما أو يومين أو خمسة أيام فرفعته امرأته الى السلطان أكون هذا مضاراً ويفرق
 السلطان بينهما في قول مالك أم لا (قال) يختبر بذلك المرتين والثلاث ونحو ذلك
 فان فعل والا فرق السلطان بينهما ولم ينظره لان مالكا قال في المولى اذا قال أنا أنفي
 فأنصرف فلم ينفي فرفعته أيضا الى السلطان انه يأمره بذلك ويختبره المرة بعد المرة
 فان لم ينفي وعرف كذبه ولم يكن له عذر طلق عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان تركها أربعة
 أشهر ولم يكفر كفارة الظهار فرفعته الى السلطان فقال دعوني حتى أكفر كفارة
 الظهار أصوم شهرين متتابعين وأجامعها وقالت المرأة لا أوخرك (قال) قال مالك في
 المولى اذا أتت الاربعة الاشهر وكان في سفر أو مريضا أو في سجن انه يكتب الى

ذلك الموضع حتى يوقف في موضعه ذلك فاما فاء وإما طلق عليه السلطان . ومما يعرف به فيئته أن يكون يقدر على الكفارة فيكفر عن يمينه التي كانت عليه في الايلاء فان قال أنا أفى في موضعه ذلك وكفر ترك وان أبي طلقت عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أبي أن يكفر وقال أنا أفى (قال) لم أر قول مالك في هذا إنه يجزئه قوله أنا أفى دون أن يكفر وان لم يرد الفى هاهنا دون الكفارة لانه يعلم أنه لا يظأ وهو مريض أو غائب أو في سجن لا يقدر عليه (قال) ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يولى من امرأته فيكفر عن يمينه قبل أن يظأ ترى ذلك مجزئا عنه قال نعم (قال مالك) وأصوب مما فعل عندي أن لو وطئ قبل أن يكفر ولكن من كفر قبل أن يظأ فهو مجزئ عنه فهذا مما يوضح لك مسئلتك ويوضح لك ما أخبرتك من قول مالك في الذي يريد الفى في السفر اذا كفر أو في السجن اذا كفر ان الايلاء يسقط عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان هذا المظاهر لما وقفته بعد ما مضى الاربعة الاشهر ان كان ممن يقدر على رقبة أو اطعام فقال أخروني حتى أطعم أو حتى أعتق عن ظهاري ثم أجامعها وقالت المرأة لا أخره (قال) يتلوم له السلطان ولا يعجل عليه ويأمره أن يعتق أو يطعم ثم يجامع فان عرف السلطان أنه مضار وانما يريد اللدّة والضرر طلق عليه ولم ينتظره اذا كان قد تلوم له مرة بعد مرة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا قول مالك في الايلاء والظهار جميعا الا أنه في الايلاء ان كفر سقط عنه بحال ما وصفت لك وان كفر عن الظهار سقط عنه الظهار أيضا في قول مالك

— في المظاهر يظأ قبل الكفارة ثم تموت المرأة أو يطلقها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت من ظاهر جوامع قبل أن يكفر أتجب عليه الكفارة ان طلقها أو ماتت تحته أو مات عنها (قال) قال مالك قد وجبت عليه الكفارة بجماعه اياها مات عنها أو طلقها أو ماتت عنده ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن مسلمة بن علي عن الاوزاعي عن حسان بن عطية أن أوس بن الصامت ظاهر من امرأته ثم أتاها قبل أن يكفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ساء ما صنعت وأعطاه أصعا من

شعير فقال له تصدق بها على ستين مسكينا حين لم يجد ما يعتق ولم يستطع الصوم
 ﴿وقال﴾ سعيد بن المسيب وربيعة وأبو الزناد ويحيى بن سعيد وطاوس وعطاء بن
 أبي رباح أنهم قالوا في المتظاهر يظاً قبل أن يكفر أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة
 الآثار لابن وهب

﴿فيمن ظاهر وهو معسر ثم أيسر أو دخل في الصيام والطعام ثم أيسر﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر رجل وهو معسر ثم أيسر (قال) قال مالك لا يجزئه
 الصوم اذا أيسر ﴿قلت﴾ أرايت ان أعسر بعد ما أيسر (قال) أرى أن الصوم يجزئه
 لانه انما ينظر الى حاله يوم يكفر ولا ينظر الى حاله قبل ذلك ﴿قال﴾ فقلنا للمالك وان
 دخل في الصيام أو الطعام فأيسر في العتق أترى أن العتق عليه (قال) ان كان انما
 صام اليوم أو اليومين وما أشبهه فاني أرى ذلك حسناً أن يرجع الى العتق وليست
 أرى ذلك بالواجب عليه ولكنه أحب ما فيه الىّ وان كان صام أياماً لها عدد فلا
 أرى ذلك عليه وأرى أن يمضى على صيامه (قال مالك) وكذلك الاطعام على
 ما فسر لك في الصيام ﴿قلت﴾ وان كان يوم جامعها معداً انما هو من أهل
 الصيام لانه لا يقدر على رقبة ثم أيسر بعد ذلك قبل أن يكفر (قال) قال مالك عليه
 العتق لانه انما ينظر الى حاله يوم يكفر ولا ينظر الى حاله يوم جامع ولا يوم ظاهر

﴿في كفارة العبد في الظهار﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا ظاهر أيجزئه العتق أم الاطعام اذا أذن له سيده أم لا
 وهل يجزئه أن يصوم وقد أذن له سيده في الاطعام أو العتق (قال) قال مالك أما
 العتق فلا يجزئه وان أذن له سيده قال مالك وأحب الىّ أن يصوم ﴿قلت﴾ فان
 كان قد أذن له سيده في الطعام فالصيام أحب اليك منه قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾
 والصيام عليه وهو الذي فرضه الله على من قوى عليه وليس يطعم أحد يستطيع
 الصيام ﴿قلت﴾ هل يجزي العبد أن يعتق باذن سيده في كفارة الايلاء أو في

كفارة شيء من الإيمان في قول مالك (قال) قال مالك لا **﴿قلت﴾** أرأيت لو أن عبداً حلف بالله أن لا يكلم فلاناً فساكنه فأذن له سيده في الطعام أو الكسوة أو الصوم أي ذلك أحب إلى مالك أيطم أم يكسو أم يصوم وهل يجوز له أن يصوم وهو يقدر على الكسوة والاطعام إذا كان في يد العبد مال فأذن له سيده في أن يطم أو يكسو عن يمينه (قال) قال لي مالك الصيام أيمن عندي من الاطعام وإن أذن له سيده فأطعم أجزاء عنه وكان يقول في قلبي منه شيء (وقال ابن القاسم) وهو مجزئ عنه إن أذن له سيده لأن سيده لو كفر عنه بالطعام أو رجلاً كفر عن صاحب له بالطعام بأذنه أجزاء ذلك عنه فهذا مما يبين لك في العبد **﴿ابن وهب﴾** عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن سيرين أنه قال إذا تظاهر العبد ليس عليه إلا الصيام **﴿ابن مهدي﴾** عن سفيان عن ليث عن مجاهد قال ليس على العبد إلا الصوم

﴿فيمن ظاهر من امرأته ثم طلقها ثم كفر قبل أن يتزوجها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت إن ظاهر من امرأته ثم طلقها ثلاثاً أو واحدة فبانت منه فلما بانت منه أعتق رقبة عن ظهاره منها أو صام إن كان لا يقدر على رقبة أو أطعم إن كان من أهل الاطعام هل يجزئه هذا في الكفارات عن ظهاره منها إن هو تزوجها من ذي قبل (قال) لا يجزئه ذلك **﴿قلت﴾** لم لا يجزئه والظهار لم يسقط عنه في قول مالك (قال) إذا خرجت المرأة من ملكه فقد سقط عنه الظهار لانه لا ظهار عليه لو ماتت أو لم يتزوجها وإنما يرجع عليه الظهار إذا هو تزوجها من ذي قبل فإذا تزوجها من ذي قبل فلهزمه الظهار فلا تجزئه تلك الكفارة لأن الكفارة لا تجزئ إلا أن يكون الظهار لازماً فأما في حال الظهار فيه غير لازم فلا تجزئه في تلك الحال الكفارة **﴿قلت﴾** أرأيت إن قل رجل لامرأة أجنبية إن تزوجتك فأنت على كظهر أمي فكفر عن ظهاره هذا قبل أن يتزوجها ثم تزوجها (قال) لا يجزئه ذلك **﴿قال﴾** سحنون **﴿وقد قال الله تبارك وتعالى ثم يعودون لما قالوا﴾** (قال) فالعودة إذا أراد الوطء

والاجتماع عليه فاذا اراد كفر بما قال الله تعالى واذا سقط موضع الارادة للوطء لما حرم الله عليه من الفرج بالطلاق أو غيره لم يكن للكفارة موضع فان كفر كان بمنزلة من كفر عن غير شيء وجب عليه فلا يجزئه

❦ فيمن أكل أو جامع في الصيام في الظهر ناسيا أو عامدا ❦

❦ قلت ❦ أرايت من صام عن ظهر فأكل في يوم من صيامه ذلك ناسيا (قال) قال لي مالك يقضى هذا اليوم ويصله بالشهرين فان لم يفعل استأنف الشهرين ❦ قلت ❦ أرايت ان صام عن ظهره فغصبه قوم وصبوا في حلقه الماء أيجزئه ذلك الصوم عن ظهره (قال) أرى أن يقضى يوما مكانه ويصله بالشهرين فان لم يفعل استأنف الشهرين ❦ قلت ❦ أرايت ان جامع امرأته وهو يصوم عن أخرى من ظهره ناسيا (قال) هذا يقضى يوما مكان هذا اليوم ويصله بالشهرين لان مالك قال ذلك في الذي يأكل ناسيا وهو يصوم عن ظهره انه يقضى يوما مكانه ويصله بالشهرين فان لم يصله بالشهرين استأنف الشهرين ❦ قلت ❦ أرايت ان صام عن ظهره شهرا ثم جامع امرأته ناسيا ليلا أو نهارا أيجزئه صومه ذلك في قول مالك (قال) يستأنف ❦ قلت ❦ لم (قال) لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه من قبل أن يتماسا (قال) فلا يسهه هذا الاكل والشرب لان الاكل والشرب يحل له بالليل وهو يصوم والجماع لا يحل له على حال (قال) وسمعت مالك يقول في المظاهر ان وطئ ليلا استأنف الصيام ولم يقل لي فيه عامدا ولا ناسيا وأرى ذلك واحدا ❦ قلت ❦ وكذلك من جامع في الحج ناسيا فعليه أن يستأنف (قال) عليه أن يتم حجه ذلك ويبدله من قابل ناسيا كان أو عامدا ❦ قلت ❦ أرايت ان صام تسعة وخمسين يوما ثم جامع ليلا أو نهارا أيستأنف الكفارة أم لا (قال) مالك يستأنف الكفارة ولا تجزئه تلك الكفارة ❦ قلت ❦ وكذلك ان أطمع بعض المساكين ثم جامع (قال) قال مالك يستأنف وان كان بقي مسكين واحد ❦ قلت ❦ أرايت الطعام اذا أطمع عن ظهره بعض المساكين ثم جامع امرأته لم قال مالك هذا يستأنف الطعام ولم يذكر الله

تبارك وتعالى في التنزيل في اطعام المساكين من قبل أن يتماسا وإنما قال ذلك في العتق والصيام (قال) إنما يحمل الطعام عند مالك محل العتق والصيام لأنها كفارة الظهار كلها فكل كفارة الظهار تحمل محملاً واحداً تجعل كلها قبل الجماع ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال قلت لعطاء رأيت اطعام ستين مسكيناً من قبل أن يتماسا فإنه لم يذكر في الطعام من قبل أن يتماسا قال نعم كل ذلك من قبل أن يتماسا ﴿ابن وهب﴾ وقال مسلمة بن علي وكان الاوزاعي يقول فإن أطعم ثلاثين مسكيناً ثم وطئ امرأته فإنه يستأنف الاطعام ﴿ابن وهب﴾ وقاله الليث

❦ فيمن أخذ في الصيام ثم مرض ❦

﴿قلت﴾ رأيت أن صام عن ظهاره شهراً ثم مرض أيكون له أن يطعم وهو ممن لا يجدر رقة (قال) لا يكون ذلك له لأنه إذا صح صام ﴿قلت﴾ رأيت أن تمادى به مرضه أربعة أشهراً يكون مولياً أم لا في قول (قال) إنما قال مالك في المظاهر أنه يوقف ويصنع به ما يصنع بالمولى إذا كان مضاراً فأما إذا لم يكن مضاراً فلا يوقف ولا يدخل عليه شيء من هذا فهذا إذا تمادى به المرض فليس بمضار ﴿قلت﴾ رأيت إذا تمادى به المرض كيف يصنع (قال) إذا تمادى به المرض انتظر حتى إذا صح صام إلا أن يصيبه مرض يعلم أن مثل ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعد ذلك فإن هذا قد خرج من أن يكون من أهل الصيام وصار من أهل الاطعام (وقال) غيره إذا مرض فهو ممن لا يستطيع وعليه الاطعام

❦ فيمن ظاهر وليس له إلا خادم أو عرض قيمته قيمة رقة ❦

﴿قلت﴾ رأيت أن ظاهر من امرأته وليس له إلا خادم واحد أيجزئه الصيام في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئه الصيام لأنه يقدر على العتق قال مالك وإن تظاهر من أمته وهو لا يملك غيرها لم يجزه الصيام أيضاً وهي تجزئه نفسها إن اعتقها عن ظهاره فإن تزوجها جاز له وأجزأه عتقها عن الظهار الذي كان تظاهر منها ﴿قلت﴾

أرأيت ان كان يملك من العروض ما يشتري به رقبة أو له دار يسكن فيها ثمنها قيمة رقبة
أيجزئه الصوم في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئه الصوم لان هذا واجد لرقبة

— فيمن أطعم بعض المساكين وصام أو أعتق بعض رقبة وأطعم —

﴿قلت﴾ أرأيت ان صام شهراً وأطعم ثلاثين مسكيناً عن ظهاره أيجزئه في قول مالك
(قال) لا يجزئه ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أعتق نصف عبد وأطعم ثلاثين
مسكيناً أو صام شهراً أيجزئه (قال) لا يجزئه

— في الاطعام في الظهار —

﴿قلت﴾ أرأيت ان أطعم عن ظهاره كم يطعم في قول مالك (قال) قال مالك يطعم مداً
بمد الهشامي لكل مسكين ﴿قلت﴾ حنطة أو شعيراً (قال) حنطة ﴿قلت﴾ والشعير
كم يطعم (قال) قال مالك في كفارة الايمان ان كان الشعير عيش أهل البلد أجزاً ذلك
عنه كما تجزئ الحنطة سواءً ويطعمهم من الشعير وسطاً من شبع الشعير والتمر مثل
الشعير ان كان التمر عيشهم ويطعم الوسط منه أيضاً في كفارة الايمان وأرى أن يطعم
في الظهار من الشعير والتمر عدل شبع مدتهشام من الحنطة ولا يطعمهم الوسط من الشبع
وانما يكون الوسط من الشبع في كفارة الايمان ﴿قلت﴾ هل يجزئه أن يغدى ويعشى
ستين مسكيناً في قول مالك في الظهار أو يغديهم ولا يعشيهم أو يعشيهم ولا يغديهم
أو يغديهم ويعشيهم (قال) بالغنى أن مالكا يقول في كفارة الايمان ان غداهم وعشاهم
أجزاً عنه ولم أسمع في الظهار أحداً يحد فيه غداء أو عشاء الا ما جاء فيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم ﴿قلت﴾ لم قال مالك مداً بالهشامي (قال) لان الهشامي هو بمد
النبي صلى الله عليه وسلم مدان الاثلاثا وهو الشبع الذي لا يعدله في الغداء والعشاء
فلذلك جوزه مالك (قال) ولا أظن من يغدى ويعشى يبلغ أن يطعم مدين الاثلاثا بمد
النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحب أن يغدى ويعشى في الظهار (قال ابن القاسم)
وكان مالك يقول في الكفارات كلها في كل شئ من الاشياء مداً بمد النبي صلى

الله عليه وسلم في الإفطار في رمضان وفي الأيمان وفي كل شيء مداً مداً بمدة النبي صلى الله عليه وسلم إلا في كفارة الظهار فإنه قال مالك مداً بالهشامى وهو ممدان الاثنتان بمدة النبي صلى الله عليه وسلم وقال في كفارة الاذى مدين مدين بمدة النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين (قال) وقال مالك اطعام الكفارات في الأيمان مداً مداً بمدة النبي صلى الله عليه وسلم لكل انسان وان اطعام الظهار لا يكون الا شبعاً لان اطعام الأيمان فيه شرط ولا شرط في اطعام الظهار ﴿قلت﴾ أرايت ما كان من كفارة في الإفطار في رمضان لم لا يحمله مالك محمل كفارة الظهار وانما هو مثله عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً (قال) قال مالك انما يحمل ذلك محمل كفارة الأيمان ولا يحمل محمل كفارة الظهار ولم يكن يرى مالك أن يكفر فيمن أكل في رمضان الا بالاطعام ويقول هو أحب الى من العتق والصيام (قال مالك) وما للعتق وماله يقول الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين فلا طعام أحب الى ﴿قلت﴾ أرايت ان أعطى المساكين في كفارة الظهار الدقيق أو السويق أجزئه كما يجزئ من الحنطة والشعير في قول مالك (قال) قال لى مالك لا يجزئه السويق ولا الدقيق في صدقة الفطر ولا أرى أن يجزئ الدقيق والسويق في شيء من الكفارات الا أنى أرى ان أطعم في الكفارات كلها الطعام ما خلا كفارة الاذى وكفارة الظهار ان ذلك يجزئه ﴿قلت﴾ أرايت الكفارات كلها ان أعطى من الذى هو عيشهم عندهم أجزئ ذلك في قول مالك (قال) نعم يجزئهم ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان أطعم في كفارات الأيمان فيما يجوز له أن يطعم الخبز وحده أجزئ في قول مالك (قال) نعم يجزئهم ذلك ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه قال يغدى ويمشى ويكون معه الادام فاذا أعطى من الخبز ما يكون عدل ما يخرج في الكفارات من كيل الطعام أجزأ عنه ﴿قلت﴾ ولا يجوز في قول مالك أن يعطى في كل شيء من الكفارات العروض وان كانت تلك العروض قيمة الطعام (قال) نعم لا يجزئ ﴿قلت﴾ ولا يجزئ أن يعطى دراهم في قول مالك وان كانت الدراهم قيمة الطعام (قال) نعم

لا يجزئ عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أطعم في كفارة الظهار نصف مد نصف مد حتى أكمل ستين مداً بالهشامى فأعطى عشرين ومائة مسكين أيجزئه ذلك (قال) لا يجزئه وعليه أن يعيد على ستين مسكيناً منهم نصف مد بالهشامى حتى يستكمل ستين مسكيناً لكل مسكين مد بالهشامى ﴿قلت﴾ ولا يجزئه أن يعطى ثلاثين مسكيناً ستين مداً (قال) نعم لا يجزئ ذلك عنه حتى يعطى ستين مسكيناً مداً مداً ﴿قلت﴾ فانما ينظر في هذا الى عدد المساكين ولا يلتفت الى الامداد (قال) نعم انما ينظر في هذا الى عدد المساكين اذا استكمل عدد المساكين فأكمل لهم ما يجب لكل مسكين أجزاءه ذلك وان استكمل عدد المساكين ونقصهم مما يجب لهم في الكفارة لم يجز ذلك عنه وان أعطى ما نقصهم من الذى كان ينبغي له أن يعطيهم في الكفارة غيرهم من المساكين لم يجزئه ذلك وكذلك هذا في جميع الكفارات كلها في فدية الاذى لا يجزئه أن يعطى اثني عشر مسكيناً اثني عشر مداً ولكن يعطى ستة مساكين اثني عشر مداً لكل مسكين مدين مدين بمد النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك في كفارة الافطار في رمضان لا يجزئه أن يعطى عشرين ومائة مسكين نصف مد نصف مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم ولكن يعطى ستين مسكيناً مداً مداً بمد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجزئه أن يعطى ثلاثين مسكيناً مدين مدين وقد سئل الشعبي في كفارة الظهار أي عطى أهل بيت فقراء وهم عشرة طعام ستين مسكيناً فقال لا اطعم ستين مسكيناً كما أمركم الله الله أعلم بهم وأرحم . من حديث ابن مهدي ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أطعم ثلاثين مسكيناً في كفارة الظهار حنطة ثم ضاق السعر واشتد حال الناس حتى صار عيشهم التمر أو الشعير أيجزئه أن يطعم ثلاثين مسكيناً بعد الثلاثين الذين ذكرت لك من هذا الذى صار عيش الناس قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو أطعم ثلاثين مسكيناً في بلاد عيشهم فيها الحنطة ثم خرج الى بلاد عيشهم فيها التمر أو الشعير فأطعم هناك مما هو عيش أهل تلك البلاد أيجزئ ذلك عن ظهاره قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في جميع الكفارات قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان لم يجد الا ثلاثين

مسكيناً أجزئته أن يطعمهم اليوم نصف الكفارة وغداً نصف الكفارة في قول مالك (قال) لا يجزئ ذلك ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن جابر قال سألت الشعبي عن الرجل يردّد على مسكينين أو ثلاثة فكرهه (وقال ابن القاسم) وإن لم يجد عنده في بلاده فليبعث بها إلى بلاد أخرى وذلك أني سمعت مالكا وسئل عن رجل كانت عليه كفارتان فأطعم اليوم عن كفارة فلما كان من الغد أراد أن يطعمهم كفارة اليمين الأخرى أو لم يجد غيرهم (قال) لا يعجبنى ذلك ﴿قلت﴾ أكانت هاتان الكفارتان من شيء واحد أو شيئين مختلفين (قال) إنما سألو مالكا عن كفارتين في اليمين بالله فقال ما أخبرتك ﴿قلت﴾ وإن افترقت الكفارتان فسكانتا عنظهار وعن افطار في رمضان (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وقد أخبرتك من قوله في كفارة اليمين بالله أنه كرهه وهذا مثله عندي ﴿ابن وهب﴾ عن بشر بن منصور قال سألت يونس بن عبيد عن الرجل يكون عليه يمينان فيدعو عشرة مساكين فيطعمهم ثم يدعوهم من الغد فيطعمهم فكره ذلك وقال لا ولكن يدعوهم اليوم فإن حدثت يمين أخرى فليدعوهم من الغد إن شاء ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم في كفارة الظهار أو في شيء من الكفارات أخاً أو اختاً أو والداً أو ولداً أو ذا رحم محرم (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال مالك لا يطعم في شيء من الكفارات أحداً من قرابته وإن كانت نفقتهم لا تلزمه ولا يطعمهم في شيء من الكفارات التي عليه ﴿قلت﴾ أيجزئ في قول مالك أن يطعم مكاتبه (قال ابن القاسم) لا يطعم مكاتبه ولا مكاتبه غيره ولا عبداً ولا أم ولد ولا أحداً من أهل الذمة (قال) وقال مالك ولا يجزئ أن يطعم في الكفارات كلها إلا حراً مسلماً وقد قاله ربيعة ونافع مولى ابن عمر وغيرهما قال نافع نصراني وقال ربيعة وغيره من أهل العلم نصراني ويهودي وعبد ﴿قلت﴾ أفيجزئ أن يطعم الأغنياء (قال) قال الله تعالى في كتابه فاطعام ستين مسكيناً فلا يجزئ الأغنياء ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم ذمياً أو عبداً في شيء من الكفارات أيعيد (قال) نعم أنه يعيد وكذلك أن أطعم الأغنياء أنه يعيد أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم بعض

من قال مالك لا أحب أن يطعم أحدا من قرابته وإن كانت نفقتهم لا تلزمه أيعيد أم لا
 (قال) لا يعيد إن كانوا مساكين (قال ابن القاسم) قلت لمالك الصبي الموضع أيطعم
 من الكفارات (قال) نعم إذا كان قد أكل الطعام ﴿قلت﴾ ويحسبه له مالك في
 العدد ويجعله مسكينا (قال) نعم قال ابن القاسم وقال لي مالك إذا كان قد باع أن
 يأكل الطعام أطمع في الكفارات وأنا أرى أنه إن كان في يدين بالله أعطي بمد النبي
 صلى الله عليه وسلم وإن كان في كفارة الظهار أعطي بمد هشام وإن كان في فدية
 الأذى أعطي بمد النبي صلى الله عليه وسلم

الكفارات بالعتق في الظهار

﴿قلت﴾ رأيت أن أعتق عن ظهاره نصف عبد لا مال له غيره ثم اشتري بعد ذلك
 النصف الباقي فأعتقه عن ظهاره أيجزئه أم لا (قال) لا أرى أن يجزئه وما سمعت من
 مالك في هذا بعينه شيئا إلا أن مالكا قال في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما
 نصفه فيقوم عليه فلا يوجد له مال فيرق نصفه لصاحبه ثم يوسر الذي أعتق بعد ذلك
 فيشتري النصف الباقي أو يرثه أو يوهب له أو يوصى به له فيقتله أنه لا يعتق عليه
 فلما كان إذا اشترى النصف الباقي لم يعتق عليه لم يجزه عن ظهاره وإن أعتق النصف
 في الذي اشترى عن ظهاره لم يجزه أيضا لأنه قد كان حين ملكه لا يعتق عليه
 إلا بعتق من ذي قبل والظهار لا يكون فيه تبعض العتق ولو كان الشريك المعتق
 لنصفه عن ظهاره موسرا لم يجزه النصف الباقي إن قوم عليه عن ظهاره ألا ترى أنه
 لما أعتق نصفه لزمه أن يقوم عليه النصف الباقي لما أفسد فيه قبل أن يتم كفارته فصار
 هذا النصف معتقا عليه بحكم ألا ترى أن الذي يشتري بشرط لا يجزئ ولا يجزئ
 من جرى فيه عقد عتق من مدبر أو مكاتب أو معتق إلى أجل أو أم ولد أو
 بعض من يعتق عليه إذا ملكه لأنه لا يستطيع أن يملكه ملكا تاما وكذلك النصف
 الذي وجب عليه تقويمه لا يستطيع أن يملكه إلا إلى عتق لما دخله من العتق وأنه
 يعتق عليه بحكم ﴿قلت﴾ رأيت أن قال إن اشتريت فلانا فهو حر فاشتراه عن

ظهاره (قال) لا يجزئه لأن مالكا قال من اشترى أحدا ممن يعتق عليه فأعتقه
 في ظهاره قال لا يجزئه ولا أرى أن يجزئه إلا رقبة يملكها قبل أن تعتق عليه فكذلك
 مسئلتك هذه لأنه لا يملكها حتى تعتق عليه ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشترى أبا نفسه
 عن ظهاره هل يجزئه في قول مالك (قال) قال لي مالك غير مرة لا يجزئه ﴿قلت﴾
 وكذلك أن اشترى من ذوى المحارم ممن يعتق عليه فاشتراه عن ظهاره أيجزئه (قال)
 لا يجزئه ذلك في قول مالك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك
 ﴿قلت﴾ أرأيت أن وهب له أبوه فقبله ونوى به عن ظهاره أيجزئه (قال) لا يجزئه
 ﴿قلت﴾ وكذلك أن أوصى له به فقبله عن ظهاره (قال) لا يجزئه ﴿قلت﴾ وكذلك
 أن ورثه فنوى به عن ظهاره (قال) كذلك أيضاً لا يجزئ ﴿قلت﴾ هل يجزئ
 المكاتب والمدبر وأم الولد في كفارة الظهار أو في شيء من الكفارات (قال) قال مالك
 لا يجزئ ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من نجومه هل يجزئ في
 قول مالك في شيء من الكفارات (قال) لا يجزئ في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت
 ما في بطن الجارية هل يجزئه أن أعتقه في شيء من الكفارات (قال) لا يجزئ
 ﴿قلت﴾ ويكون حرّاً ولا يجزئ (قال) نعم أن ولدته فهو حرٌّ ولا يجزئ ﴿قلت﴾
 أرأيت أن أعتق عبداً عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات على مال يجعله عليه ديناً
 يؤديه العبد إليه يوماً ما (قال) لا يجزئه ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن أعتق رجل عبداً
 من عبيده عن رجل عن ظهاره على جعل جعله له أليكون الولاء للذي أعتق عنه
 ويكون الجعل لازماً للذي جعله له (قال) نعم ولا يجزئه عن ظهاره والجعل له لازم
 والولاء له وهذا يشبه عندي أن يشتريها بشرط فيعتقها عن ظهاره فلا يجزئه ذلك
 وهو حرٌّ والولاء له إذا أعتقه ﴿قلت﴾ أرأيت إذا أعتق عن ظهاره عبداً أقطع اليد
 الواحدة (قال) قال مالك لا يجزئه ﴿قلت﴾ فإن كان مقطوع الأصبع أو الأصبعين
 (قال ابن القاسم) لا يجزئه ﴿قلت﴾ أرأيت أن كان أجذم أو أبرص أو مجنوناً أيجزئ
 في قول مالك (قال) أما الأجذم فلا يجزئ في قول مالك وكذلك المجنون لا يجزئ

في قوله وأما البرص فسمعت مالكا يقول في الاصم انه لا يجزئ في الكفارات
 فالاصم أيسر شأننا من البرص والبرص لا يجزئ (وقال) غيره في البرص ان
 كان خفيفاً ولم يكن مرضاً أجزأه ﴿قلت﴾ رأيت الخصى والمحبوب أيجوز في
 الكفارات في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني رأيت مالكا
 يضعف شأن الخصى في غير وجه واحد سمعته يكره أن يكون الخصى إماماً راتباً
 في مساجد القبائل أو في مساجد الجماعات والخصى انما ارتفع ثمنه لما صنع فيه من
 الباطل حين أنشؤه وقد انتقص بدنه فغير الخصى أحب الي من الخصى في الكفارات
 ولا يعجبني أنا ذلك ﴿قلت﴾ هل يجزئ الاخرس في شيء من الكفارات (قال)
 قال مالك لا يجزئ ﴿قلت﴾ ولا الاعمى (قال) قال مالك ولا الاعمى لا يجزئ ﴿قلت﴾
 رأيت المجنون الذي يحن ويفيق هل يجزئ في شيء من الكفارات (قال) قال مالك
 لا يجزئ وقد قال مالك لا يجزئ الاصم ﴿قلت﴾ وهل يجزئ المفلوج اليأس الشق
 (قال) لا يجزئ ﴿قلت﴾ رأيت ان أعتق عن ظهاره أو في شيء من الكفارات
 عبداً مقطوع الاذنين هل يجزئ ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً
 الا أنه كره الاصم وقال لا يجزئ فالمقطوع الاذنين عندي بهذه المنزلة ﴿قلت﴾
 رأيت ان أعتق عبداً مقطوع الابهام أو الابهامين جميعاً أيجزئ في الكفارة في ظهاره
 أو في شيء من الكفارات في قول مالك (قال) لا يجزئ لان مالكا قد قال فيما هو
 أخف من هذا انه لا يجزئ ﴿قلت﴾ رأيت الأشل هل يجوز في شيء من الكفارات
 في قول مالك (قال) لا وقد قال غيره في مقطوع الاصبع انه يجزئ ﴿قلت﴾ رأيت
 ان أعتق عبداً عن ظهاره من امرأتين ولا ينوي به عن واحدة منهما ثم نوى به عن
 احدهما بعد ذلك (قال) لا يجزئ ذلك ﴿قلت﴾ رأيت ان أعتق عبداً عن ظهاره عن
 امرأتين جميعاً ثم أعتق بعد ذلك رقبة أخرى أيجزئ ذلك (قال) لا يجزئ ذلك وان
 أعتق بعد ذلك رقبة أخرى لم يجز عنهما لان الاولى انما أعتقت عنهما فصار ان
 أعتق عن كل واحدة نصف رقبة فلا يجزئ ولا يجزئ أخرى بعدها وان جبرها

وانما يجزئ أن لو أعتق رقبة عن واحدة منهما وان لم ينوها ثم أعتق بعد ذلك رقبة
أخرى أجزأت عنه لانا علمنا أنه انما خص بالرقبة واحدة منهما ولم يشركهما فيها فلما
أعتق الاخرى لم تبال الاولى لا يتهما كانت الاولى أو للآخرة الا أنه لا يطاق واحدة
منهما حتى يعتق الرقبة الاخرى وهذا أحب ماسمعت به **﴿قلت﴾** أرأيت ما لم يذكر الله
في القرآن مؤمنة أتجوز فيه اليهودية والنصرانية (قال) قال مالك لا يجوز في شيء من
الكفارات في العتق الا مؤمنة وقال ولا يطعم في شيء من الكفارات الا مؤمن لا
يطعم منها غير المؤمنين **﴿قلت﴾** أرأيت ان أعتق عن ظهاره عبداً أعور أيجزئه ذلك في
قول مالك (قال) قال مالك نعم يجزئه **﴿قلت﴾** فهل يجيز مالك العتق في الكفارات
في الظهار وفي الايمان وفي غير ذلك من الكفارات العبد المعيب اذا لم يكن عيبه فاحشاً
(قال) سألت مالكا عن الاعرج يعتق في الكفارات فقال لي ان كان شيئاً خفيفاً أجزأ
ذلك عنه وأحب ما فيه الى أنه ان كانت هذه العيوب التي ذكرت شيئاً خفيفاً مثل
العرجة الخفيفة والجدع في الاذن وقطع الانملة وطرف الاصبع وما أشبهه فأرجو أن
يجزئ في الكفارات كلها اذا كان مؤمناً وما كان من ذلك عيباً مضرأ به حتى ينقصه
ذلك نقصاناً فاحشاً أو ينقصه فيما يحتاج اليه من غنائه وجزائه رأيت أن لا يجوز في
الكفارات **﴿قلت﴾** أرأيت العبد الصغير والامة الصغيرة هل يجوز في كفارة الظهار
(قال) سألت مالكا عن ذلك فقال نعم يجوز وان كان صغيراً اذا كان ذلك من قصر
النفقة (قال) مالك وأحب ذلك الى أن يعتق من صلي وصام فمضى قوله من صلي وصام
أي من قد عقل الاسلام والصلاة والصيام (قال) ثم سمعته بعد ذلك وابتدأنا بالقول
فقال ان رجلاً يختلف الى في ظهار عليه يريد أن يعتق صبياً فنهته عن ذلك وهو يختلف
الى لأرخص له فلم أر محملاً قوله ذلك اليوم الا أن الرجل كان غنياً فلذلك لم يأمره
مالك بذلك ولذلك نهاه (قال) ولقد سألت مالكا عن العجمي يشتريه فيعتقه عن
ظهاره (قال) نعم ان كان من ضيق النفقة فأرجو أن يجزئ (قال) قال مالك
ومن صلي وصام أحب الى **﴿قلت﴾** أرأيت ان أعتق رجلاً عبداً من عبيده عن رجل

عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات فبلغه فرضي بذلك أجزئه ذلك من ظهاره
 ومن الكفارات التي وجبت عليه في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك
 الساعة ولكن مالكا قال إذا مات الرجل وقد جامع امرأته بعد مظاهرها فوجبت
 عليه كفارة الظهار فأعتق عنه رجل رقة عن ظهاره ذلك أن ذلك مجزئ عنه
 وكذلك قال مالك في الكفارات إذا مات الرجل وعليه شيء من الكفارات فكفر
 عنه رجل بعد موته أنه مجزئ عنه فأرى أن ذلك مجزئ عنه إذا كفر عنه وهو حي
 فرضي بذلك لأن مالكا قال أيضا في الذي يعتق عبداً من عبيده عن رجل من الناس
 أن الولاء للذي أعتق عنه وليس الولاء للذي أعتق وقد قال غيره لا يجزئ عنه
 (وقد قال ابن القاسم) غير هذا إذا كان يأمره وهو أحسن من قوله هذا ألا ترى
 أن الذي أعتق عنه بغير أمره أن قال لا أجزئ أن ذلك ليس بالذي يرد العتق وإن قال
 قد أجزأت فلما أجاز شيئاً قد فات فيه العتق ألا ترى أن الله تبارك وتعالى يقول
 ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقة فإذا كفر عنه قبل أن يريد العودة فقد جعلت الكفارة
 في غير موضعها ألا ترى أنه لو أعتق رقة قبل أن يريد العودة ثم أراد العودة لم يجزه
 ذلك وقد كان كبار أصحاب مالك يقولون إذا كفر المتظاهر بغير نية للجماع كما قال
 الله ثم يعودون فعني يعودون يريدون أن ذلك لا يجزئه ﴿قلت﴾ أرأيت أن أعتق
 عبداً عن ظهاره وفي يد العبد مال فقال له سيده أعتقتك عن ظهاري أو عن شيء من
 الكفارات على أن تعطيني هذا المال الذي عندك فقال إذا كان المال عند العبد قبل أن
 يعتق ولم يجعل السيد المال عليه للعتق ديناً فلا بأس بذلك لأن هذا المال قد كان
 للسيد أن ينزعه وإنما اشترط أخذه من العبد فلا بأس بذلك وقد سمعت مالكا
 وسأله رجل عن رجل أوصى إليه بعتق رقة فوجد رقة تباع فأبى أهلها أن يبيعوها
 إلا أن يدفع العبد إلى سيده مالا (قال) إن كان ينقده العبد فلا بأس بأن يتباعه الوصي
 ويمتقه عن الذي أوصى فردّه عليه الرجل فقال أنه إنما يبيعه لمكان ما يأخذ منه وأنالم
 أدخل في ذلك بشيء والقائل أنا لم أدخل في ذلك بشيء هو المشتري (فقال) قال

مالك أليس يدفع اليه ذلك فقد قال بلى قال فاشتره فأعتقه عن صاحبك ولا شيء عليك وهو يجزئ صاحبك . فمستلتك تشبه هذا وأخف لأنه إنما يأخذ ماله من عبده وقد كان يجوز له أن يأخذه فلا بأس أن يشترط أخذه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال ابن عمر ومعقل بن يسار صاحبا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من أهل العلم لا تجزئ الرقبة تشتري بشرط في العتق الواجب (وقال) ابن وهب وربعة لا يجزئ الا مؤمنة (وقال عطاء) لا يجزئ الا مؤمنة صححية (وقال) يحيى بن سعيد وابراهيم النخعي في الاعمى لا يجزئ (وقال) ابن شهاب مثله (وقال ابن شهاب) لا يجزئ مجنون ولا أعمى ولا أبرص (وقال يحيى) ولا أشل وقال عطاء ولا أعرج ولا أشل (وقال) ابراهيم والحسن يجزئ الاعور وكان ابراهيم يكره المغلوب على عقله (وقال) ربعة لا تجزئ أم الولد ولا المكاتب (وقال) ابراهيم النخعي والشعبي لا تجزئ أم الولد (وقال) ابن شهاب لا يجزئ المدبر لما عقد له من العتق وان أبا هريرة وفضالة بن عبيد قالوا يعتق ولد الزنا فيمن عليه عتق رقبة وقاله عبد الله بن عمر وربعة (قال) ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربعة وعطاء وخالد بن أبي عمران يجزئ الصبي الصغير الموضع في الكفارة وقاله الليث . والاجر على قدر ذلك بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي الرقاب أفضل فقال أغلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها

— فيمن صام شهراً قبل رمضان وشهر رمضان —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً كان عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار فصام شهراً قبل رمضان ورمضان وينوي بـرمضان شهر ظهاره جاهلاً بظن أن رمضان يجزئه من ظهاره ويريد أن يقضي رمضان في أيام آخر (فقال) لا يجزئه من رمضان ولا من ظهاره شهر رمضان ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يكون عليه صيام شهرين في تظاهر أو قتل نفس خطأ فيصوم ذا القعدة وذا الحجة فقال لي لا أرى ذلك يجزئ عنه وليتدى الصيام شهرين متتابعين أحب الي (قال)

فقلت له يا أبا عبد الله انه دخل فيه بجهالة ورجا أن ذلك يجزئه فقال وما حملة على ذلك فقلت الجاهلة ويظن أن ذلك يجزئه فقال عسى أن يجزئه وما هو عندي بالبين وقال وأحب ذلك الى أن يبتدىء (قال) فقال له بعض أصحابنا أفرأيت من سافر في شهري صيام التظاهر فرض فيهما فأفطر فقال انى أخاف أن يكون انما هييج عليه مرضه السفر حر أو برد أصابه ولو أستيقن أن ذلك من غير حر أو برد أصابه لرأيت أن يبنى على صيامه ولكنى أخاف

❦ في أكل المتظاهر ناسيا أو وطئه امرأته ❦

❦ قلت ❦ أرايت من أكل وهو يظن أن الشمس قد غابت وهو صائم في ظهار أو نذر أو قتل نفس أو فيما كان من صيام أليس سبيله سبيل من تسحر في الفجر وهو لا يعلم في قول مالك (قال) نعم هو سبيله عند مالك في جميع ذلك ❦ ابن وهب ❦ عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار في الرجل يفطر في اليوم المغمى يظن أن الليل قد دخل عليه في الشهرين المتتابعين (قالا) نرى أن يبدله ولا يستأنف شهرين آخرين ❦ ابن وهب ❦ وقاله سليمان بن يسار وربيعه بن أبي عبد الرحمن ❦ قلت ❦ أرايت من صام شهرين متتابعين من ظهار فوطئ امرأته قبل أن يتم الشهرين ليلا ناسيا أو نهارا (فقال) قال لى مالك من وطئ امرأته وقد ظاهر منها وقد كان صام بعض الصيام من قبل أن يظأ أو تصدق بحل الصدقة قبل أن يظأ ثم وطئ (قال) فقال مالك يبتدىء الصيام والطعام (قال ابن القاسم) ولم يقل لى مالك ناسيا لاني ليل ولا في نهار ولكنى أرى أن يكون ذلك عليه وان كان ناسيا لأنه لو طلقها البتة وقد وطئها ناسيا لم يضع عنه نسيانه الكفارة التي وجبت عليه ولو طلقها قبل أن يمسه وقد عمل في الكفارة لم يكن عليه أن يتم ما بقي من الكفارة (قال) فأرى الكفارة قد وجبت عليه بوطئه اياها ناسيا كان أو متعمدا ليلا كان أو نهارا ❦ قال سحنون ❦ وقد قال بعض زواة مالك وهو ابن نافع اذا أخذ في الكفارة قبل الطلاق ثم طلق فأنتم ان ذلك يجزئه لأنه حين ابتداء كان ذلك جائزا له ولأنه ممن كانت

العودة له جائزة قبل أن يطلق ﴿قلت﴾ لابن القاسم وكان مالك يقول إذا ظاهر منها ثم وطئها قبل الكفارة ثم طلقها أو مات بعد أن وطئها ان عليه الكفارة وقد لزمته على كل حال وان طلقها أو مات فلا بد من الكفارة لأنه وطئ بعد الظهر فبالوطء لزمته الكفارة وان لم يطأ بعد أن ظاهر حتى طلق فلا كفارة عليه (قال) نعم هذا قول مالك لي وقد ذكرت آثار هذا قبل هذا ﴿قلت﴾ أرأيت ان ظاهر منها ثم طلقها البتة أو غير البتة قبل أن يطأها من بعدما ظاهر منها ثم تزوجها بعد زوج أيرجع عليه الظهار ولا يكون له أن يطأ حتى يكفر (قال) قال مالك نعم لا يطؤها اذا تزوجها بعد أن طلقها حتى يكفر كان ذلك الطلاق ثلاثاً أو واحدة ﴿قلت﴾ أرأيت من ظاهر من امرأته أنه أن يطأ جواريه ونسائه غيرها قبل أن يكفر وفي خلال الكفارة أيضاً في قول مالك (فقال) قال مالك نعم يطأ غيرها من نسائه وجواريه قبل أن يكفر وفي خلال الكفارة ليلاً

﴿في القيء في صيام الظهار﴾

﴿قلت﴾ أرأيت من تقياً في صيام من ظهار أيستأنف أم يقضى يوماً مكانه يصله بالشهرين (فقال) يقضى يوماً يصله بالشهرين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

﴿في مرض المتظاهر من امرأته وهو صائم﴾

﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك من مرض في صيام الظهار فأفطر فانه اذا صح وقوى على الصيام صام وبني على ما كان صام قبل ذلك وان هو صح وقوى على الصيام فأفطر يوماً من بعد قوته على الصيام استأنف الصوم ولم يبين (قال) ومن أفطر يوماً من قضاء رمضان متعمداً لم يكن عليه الا قضاء ذلك اليوم ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فخاضت في الشهرين ولم تصل أيام حيضتها بالشهرين أتستأنف أم لا (قال) قال مالك تستأنف ان لم تصل أيام الحيض بالشهرين ﴿قلت﴾ أرأيت رجلاً ظاهر من امرأته وهو ممن لا يجد رقبة فرض أيجوز له أن يطعم (فقال) ما سمعت من مالك فيها شيئاً الا أن مالكا قال لي اذا ظاهر فصام ثم مرض فانه ان

صح بنى على ما صام فان فرط حين صح استأنف الشهرين ﴿قلت﴾ أرأيت قول الله تبارك وتعالى في كتابه فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كيف هذا الذى لا يستطيع ومن هو (فقال) ما حفظت من مالك فيه شيئا الا أنه عندى الصحيح الذى لا يقوى على الصيام من كبر أو ضعف فان من الناس من هو صحيح لا يقوى على الصيام وانى لأرى أن كل من مرض مثل الامراض التى يصح من مثلها الناس أنه ان ظاهر وهو فى ذلك المرض انه ينتظر حتى يصح من ذلك المرض ثم يصوم اذا كان لا يجد رقبة وكل مرض يطول بصاحبه فلا يدري أيرأ منه أم لا يبرأ لطول ذلك المرض به ولعله أن يحتاج الى أهله فأرى أن يطعم ويلم بأهله وان صح بعد ذلك أجزأ عنه ذلك الطعام لان مرضه كان إياسا (وقال) أشهب الا أن يطول مرضه وان كان ممن يرجى برؤه وقد احتاج الى أهله فانه يكفر بالطعام ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال سمعت رجلا من أهل العلم يقولون فى المرأة التى تقطع صيامها الحيضة لها رخصة فى صيام الشهرين المتتابعين من قبل أن الحيضة تقطع عليها الصيام الذى فرض الله عليها

— في كفارة المتظاهر —

(قال) وقال مالك فيمن تظاهر من أربع نسوة له فى غير مرة واحدة ان عليه فى كل واحدة منهن كفارة كفارة ولا يجزئه كفارة واحدة ﴿قلت﴾ أرأيت ان أعتق أربع رقاب فى مرة واحدة عنهن أجزئه ذلك وان لم يسم لكل واحدة رقبة بعينها (فقال) نعم يجزئه ذلك لانه لم يشرك بينهن فى العتق وانما صارت كل رقبة لامرأة وذلك فيما بينه وبين الله تعالى ليس لهن من ولاهن شئ (قال) وان أعتق ثلاث رقاب عن ثلاث أجزاء وان لم يسم لكل واحدة منهن رقبة فان أعتق الثلاث الرقاب عن النسوة الأربع لم تجزئه الرقاب فى ذلك من ظهاره اذا نوى بهن عن جميعهن لانه انما أعتق عن كل واحدة ثلاثة أرباع رقبة فليس له أن يعتق رقبة أخرى فيجزى عنه ذلك ولو أعتق ثلاثا عن ثلاث وحاشى واحدة من نسائه لم ينوها بعينها

لم يكن له أن يطأ حتى يعتق الرقبة الرابعة فيطوئهن ولو ماتت واحدة منهن أو طلقها لم تجزئه الثلاث حتى يعتق رقبة فيجوز له الوطء حين أعتق ثلاثاً عن ثلاث ولم يعتقهن عن جميعهن لانا لا ندرى أيتهم الباقية فلما أعتق الرقبة الرابعة كان قد استكمل عنهن الكفارات ولم يشرك بينهن في أصل العتق فلما ماتت واحدة أو طلقها قلنا لا نشك أن اثنتين ممن بقى قد وقعت لهن الكفارة والاخرى التي ماتت أو بقيت فلا يطأ واحدة منهن حتى يعتق رقبة احتياطاً للتي بقيت فتستكمل الكفارة وأما الذي لا يجزئ عنه أن يعتق رقبة إذا ماتت واحدة منهن أو طلقها إذا أعتق ثلاثاً عن أربع فحينئذ يكون قد جعل لكل واحدة منهن في العتق نصيباً فلا تجزئه حتى يعتق أربع رقاب سواهن (قال) وإن صام ثمانية أشهر متتابعات يريد بذلك الكفارة عنهن أشركهن جميعاً في صيام كل يوم كما أشركهن في العتق لم أر ذلك يجزئ عنه إلا أن ينوى بالصيام كفارة كفارة وإن لم يقع ذلك على واحدة من نسائه بعينها كما وصفت لك في العتق فيجزي ذلك عنه وأما الطعام فأرى أن ذلك مجزئ عنه وذلك أني رأيته مجزئاً عنه لانه لو ماتت واحدة منهن وقد أطمع عنهن عشرين ومائة مسكين سقط من ذلك حظ الميتة وجبر بما كان أطمع عن الثلاث اللاتي بقين عنده بقية الاطعام وذلك أنه لا بأس أن يفرق الاطعام ولو أطمع اليوم عن هذه عشرين وعن هذه غداً ثلاثين وعن الاخرى بعد ذلك أربعين وعن الاخرى مثل ذلك ثم جبر ما بقي بعد ذلك عنهن أجزاءه فلذلك رأيته مجزئاً عنه وإن لم ينو واحدة منهن فمن ماتت منهن فعل في أمرها كما فسر لك يجبر ما بقي من الكفارة ويسقط قدر حظها لانه أطمع عنهن كلهن ولم ينو واحدة من واحدة فهذا الذي أرى والله أعلم بالصواب إلا أن يطعم فيشركهن أيضاً في الاطعام في كل مسكين فلا يجزئ ذلك عنه إلا أن ينوى به مداً لكل مسكين في كفارته وإن لم ينو امرأة بعينها فذلك يجزئه لانه أطمع عنهن ولم ينو واحدة فهذا الذي أرى والله أعلم ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً ظاهراً من أربع نسوة له في كلمة واحدة فصام شهرين متتابعين عن

واحدة منهم فجاء في شهري صيامه بالليل واحدة من نسائه ممن لم ينو الصوم عنها
 أنفسد ذلك صومه عن هذه التي نوى بالصوم عنها فقال نعم ﴿ قلت ﴾ ولم وانما نوى
 بالصيام واحدة منهم (قال) لانه لو حلف على ثلاثة أشياء بمين واحدة كقوله والله
 لا ألبس قميصاً ولا آكل خبزاً ولا أشرب ماءً ثم فعل واحدة منهم حنث فوجب
 عليه الكفارة ولا شيء عليه فيما بقي مما كان حلف عليه ان فعله لو فعله (قال) ومما
 يبين لك ذلك أيضاً أنه لو كفر في قول من يقول لا بأس بأن يكفر قبل
 الحنث وقد قال مالك أحب الي أن يكفر بعد الحنث قال وان كفر قبل الحنث
 رجوت أن يجزئه في هذه الاشياء الثلاثة قبل أن يفعل واحدة منهم وان نوى
 بالكفارة عن شيء واحد من هذه الاشياء الثلاثة ان أراد أن يفعله ولم يخطر له
 الاثنتان الباقيتان في كفارته وانما أراد بكفارته عن ذلك الشيء الواحد ثم فعل
 بعد الكفارة هذين اللذين لم يرد بالكفارة عنهما فانه لا يجب عليه كفارة
 أخرى في فعله وتجزئه الكفارة الاولى من الثلاثة الاشياء التي حلف عليها (قال)
 وهذا رأيي ولقد سئل مالك عن رجل حلف بعق رقبة أن لا يطأ امرأته فكان في
 ذلك مولياً فأخبر أن الایلاء عليه فأعتق رقبة في ذلك ارادة اسقاط الایلاء عنه أترى
 ذلك مجزئاً عنه ولا ایلاء عليه (فقال) نعم وان كان أحب الي أن لا يعتق الا بعد
 ما يحنث ولكن ان فعل فهو مجزئ عنه فهذا يبين لك ما كان قبله (قال) ومما يبين
 لك ذلك لو أن رجلاً ظاهر من ثلاث نسوة له في كلمة واحدة فوطي واحدة منهم
 ثم كفر عنها ونسى الباقيتين أن يدخلهما في كفارته وانما أراد بكفارته لمكان ما وطي
 من الاولى كان ذلك مجزئاً عنه في الثنتين الباقيتين ولم يكن عليه فيما بقي شيء (قال)
 وقال مالك من ظاهر من امرأته فصام شهراً ثم جامعها في الليل (قال) يستأنف ولا
 يبنى وكذلك الاطعام لو بقي من المساكين شيء

— جامع الظهار —

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة اذا ظاهر منها زوجها هل يجب عليها أن تمنعه نفسها (قال)

قال مالك نعم تمنعه نفسها (قال) ولا يصلح له أن ينظر الى شعرها ولا الى صدرها (قال) فقلت للمالك أفينظر الى وجهها (فقال) نعم وقد ينظر غيره أيضا الى وجهها ﴿قلت﴾ فان خشيت منه على نفسها أرفع ذلك الى الامام قال نعم ﴿قلت﴾ ويرى مالك أيضا للامام أن يحول بينه وبينها (فقال) بلغني ذلك عن مالك (قال) وسمعت مالكا وسئل عن امرأة طلقها زوجها تطليقة فارتجمها ولم يشهد على رجعتها فامتنعت منه المرأة وقالت لا أمكنك حتى تشهد (قال مالك) قد أصابت ونعم ما صنعت ﴿قلت﴾ رأيت الرجل يصوم ثلاثة أيام في الحج ثم يحج ثم الهدي في اليوم الثالث هل ينتقض صومه (قال مالك) يمضي على صيامه ﴿قلت﴾ وان كان أول يوم صام وجد ثمن الهدي (فقال) قال مالك ان شاء أهدي وان شاء تمادى في صيامه ﴿قلت﴾ وكذلك صيام الظهر اذا أخذ في الصيام ثم أيسر (فقال) قال مالك اذا صام يوما أو يومين في الظهر ثم أيسر فليعتق أحب اليّ وان كان صام أكثر من ذلك تمادى في صيامه (قال ابن القاسم) وقتل النفس عندى مثل الظهر ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن أراد الصيام في جزاء الصيد (فقال) يصوم مكان كل مد يوما في قول مالك (وقال مالك) في الاذى من كان به أذى من رأسه فالصيام فيه ثلاثة أيام والطعام فيه ستة مساكين لكل مسكين مدين مدين (قال) وقال مالك وكفارة اليمين اطعام عشرة مساكين مداً لكل مسكين وكل شئ من الكفارات أيضا سواء كفارة الظهر وكفارة الأذى من قتل النفس والطعام في الجزاء فكل شئ من هذا مداً لكل مسكين (وقال مالك) في كفارة الظهر انه ان لم يجد الا ثلاثين مسكينا فاطعمهم ثم أراد أن يرد عليهم الثلاثين مداً الباقية لم يجزه أن يرد عليهم ولا يجزئه الا أن يطعم ستين مسكينا

﴿تم كتاب الظهار من المدونة الكبرى بحمد الله وتوفيقه وصلى الله﴾

﴿على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً﴾

﴿ويليه كتاب الايلاء واللعان﴾